المحاضرة الحادية عشر

السياسة المالية (تابع)

الضرائب والإنفاق معاً– الموازنة العامة - :

الموازنة العامة للدولة، هي ما يعرف بالميزانية عند غير المتخصصين، وهي في الحقيقة تعني مشروع الميزانية أو الميزانية المقترحة وبينما تكون الميزانية متوازنة دائماً، نجد أن الموازنة قد لا تكون متوازنة في بعض الحالات بل يمكن أن تسجل عجزا أو فائضا.

ويوضح الشكل التالي أنه قد يكون هناك عجز Deficit بالموازنة وذلك في حالة زيادة النفقات المقترحة G على ايرادات الضرائب T بينما قد يكون هناك فائض Surplus في حالة زيادة الإيرادات الضريبية T على النفقات الحكومية G ، بينما يكون هناك توازن في حالة تعادل النفقات G مع الايرادات T

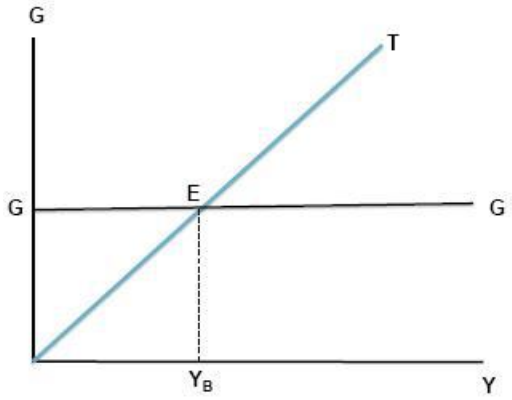

من خلال الشكل السابق نلاحظ أنه:

في حال الضريبة النسبية، فإن المنحنى T يوضح إيرادات الضريبة، وهي تزيد بزيادة مستوى الدخل Y ويمثل الخط الافقي الإنفاق الحكومي G وهو مستقل عن الدخل .وعند YB يتعادل الإنفاق مع إيراد الضريبة وتكون الموازنة متوازنة G=T لكن وعند أي مستوى للدخل أقل من YB يكون هناك عجز في الموازنة **G>T** بينما عند أي مستوى للدخل أعلى من YB يكون هناك فائض في الموازنة **G.<T**

توضيح الشكل السابق

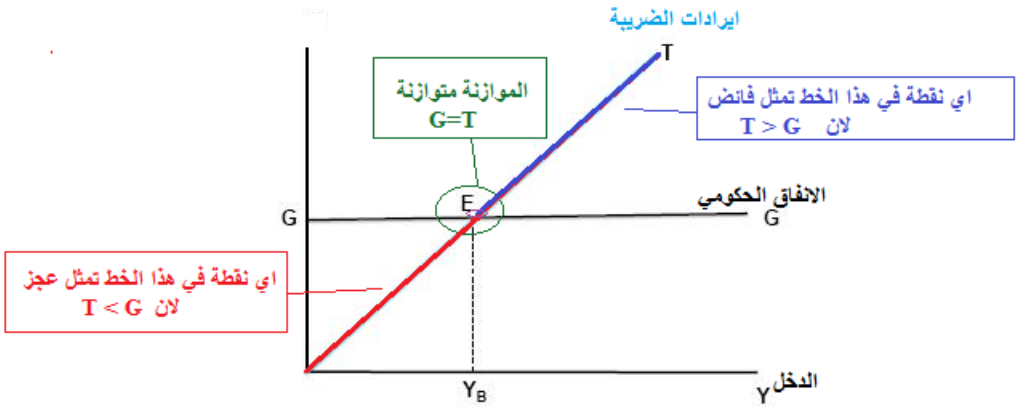

عند Yb يتعادل الانفاق G مع ايراد الضريبة T وتكون الموازنة متوازنة

- الموازنة العامة للدولة ، هي ميزانية الدولة (وهي تعتمد على الضرائيب – في الدول المتقدمة -)
- الانفاق الحكومي هي ماتنفقه الحكومه في الخدمات (مستشفيات – وسائل نقل – خدمات عامة...)
- **G=T** ايراد الضرائب يساوي الانفاق الحكومي .. الموازنة متوازنة..الانفاق كله ممول من ايراد الضريبة
- **G<T** ايراد الضرائب اعلى من الانفاق ... هناك فائض في الموازنة (الميزانية)
- **G>T** ايراد الضرائب اقل من الانفاق ... هناك عجز في الموازنة (الميزانية)

الموازنة المتوازنة :

تعرف الموازنة المتوازنة بأنها الموازنة التي يتعادل فيها الإنفاق الحكومي المقترح مع الإيرادات المتوقعة من الضرائب، أي أن يكون الإنفاق الحكومي ممولاً بالكامل من إيرادات الضرائب دون زيادة أو نقصان.

مضاعف الموازنة المتوازنة :

مضاعف الموازنة المتوازنة هو مضاعف الإنفاق الحكومي مضافاً إليه مضاعف الضريبة الثابتة المساوية للإنفاق الحكومي، أي أن:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G+\Delta T}=\{\frac{1}{1-b}\}+\{-b\frac{1}{(1-b)}\}\Rightarrow\frac{1-b}{1-b}=1$$

السياسات المالية النوعية :

بالإضافة إلى السياسات المالية المخططة المنصبة على التغير في حجم الإنفاق أو زيادة وخفض إيرادات الضريبة، هناك سياسات بديلة تبقي على هذه المتغيرات دون تغيير في أحجامها، وإنما تركز على هيكلها، فتغير توزيع عبء الضريبة، أو تغير هيكل الإنفاق، أو تغير هيكل أو مصادر تمويل الدين العام.

أنواع السياسات المالية النوعية :

تتمثل أنواع السياسات المالية النوعية في ما يلي:

1. إعادة توزيع عبء الضرائب
2. إعادة هيكلة الإنفاق الحكومي
3. إعادة هيكلة الدين العام

إعادة توزيع عبء الضرائب:

إن عملية إعادة توزيع عبء الضرائب Redistribution of Taxes و ذلك من خلال زيادة الضريبة على الدخول المرتفعة، تؤدي إلى زيادة الإيرادات الحكومية ومن ثم زيادة الإنفاق الحكومي، وبالتالي إنعاش الإقتصاد في نهاية الأمر.

إعادة هيكلة الإنفاق الحكومي:

تعتبر إمكانية تغيير هيكل الإنفاق الحكومي على جانب كبير من الأهمية في تحريك النشاط الاقتصادي، فبعض النفقات الحكومية، خاصة في مجالات معينة يمكن أن تؤدي إلى تحفيز النشاط الاقتصادي أكثر من النفقات في مجالات أخرى.

إعادة هيكلة الدين العام :

تنصب سياسة إعادة هيكلة الدين العام على تغير مصدر تمويل عجز الموازنة بما يتفق وأهداف السياسة الاقتصادية و المتمثلة في:

1. التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية
2. الاستقرار الاقتصادي أي خفض التضخم والبطالة
3. النمو الاقتصادي
4. تحقيق عدالة توزيع الدخل والثروة

الآلية التلقائية للاستقرار الاقتصادي :

افترضنا في نقاشنا للسياسة المالية المخططة أن الضريبة مستقلة عن مستوى الدخل، ولكن، في الواقع أن ضريبة الدخل تعتمد على مستوى الدخل، فهي نسبة مئوية من الدخل، لذلك، يتضمن الاقتصاد آلية تلقائية للاستقرار.

تقويم سياسة الموازنة المتوازنة :

كان تحقيق توازن الموازنة أهم أهداف السياسة المالية، في النظريات الاقتصادية التقليدية، فهل يعني هذا أنه يجب على الحكومة أن تسعى دائماً لتحقيق توازن الموازنة ؟ والإجابة هي أنه:

يجب ألا يكون هدف الحكومة دائماً هو تحقيق التوازن في الموازنة العامة بأي ثمن، بل يجب أن يكون الهدف هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

مضاعف الإنفاق الحكومي في اقتصاد مغلق وضريبة نسبية (t) على الدخل:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G}=\frac{1}{1-b+bt_0}$$

فإنه يمكن تمثيل الاقتصاد بالمعادلات الرياضية التالية: المعادلات التالية توضح كيف تم استنتاج المعادلة الرئيسية :

شرط التوازن $\Leftarrow$ $Y=C+I+G$

$$C=C_a+b(Y+tY)$$

$$I=I_0, G=G_0, T=t_0Y$$

$$Then, Y=C_a+bY-bt_0Y+I_0+G_0$$

$$Y=\frac{1}{1-b+bt_0}(C_a+I_a+G_0)$$

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G}=\frac{1}{1-b+bt_0}$$

مضاعف الإنفاق الحكومي في إقتصاد مغلق وضريبة ثابتة وإستثمار غير مستقل:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G}=\frac{1}{1-b-i_1}$$

نفترض في هذه الحالة، اقتصاد من ثلاث قطاعات وضريبة ثابتة على الدخل مع وجود استثمار معتمد على الدخل، حيث المعادلات التالية تمثل هذا الاقتصاد. : المعادلات التالية توضح كيف تم استنتاج المعادلة الرئيسية

شرط التوازن $Y=C+I+G$

دالة الاستثمار $C=C_a+b(Y-T_0)$

$$I=i_0+i_1Y$$

$$G=G_0, T=T_0$$

$$Then, Y=C_a+bY-bT_0+i_0+i_1Y+G_0$$

$$Y=\frac{1}{1-b-i_1}(C_a-bT_0+i_0+G_0)$$

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G}=\frac{1}{1-b-i_1}$$

مضاعف الإنفاق الحكومي في اقتصاد مفتوح وضريبة ثابتة واستثمار مستقل:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G}=\frac{1}{1-b+m_1}$$

في هذه الحالة نفترض لاقتصاد واقعي من أربعة قطاعات كما نفترض أن الضريبة والاستثمار مستقلان عن الدخل وعليه يمكن تمثيل الاقتصاد بالمعادلات التالية: المعادلات التالية توضح كيف تم استنتاج المعادلة الرئيسية :

شرط التوازن $Y=C+I+G+X-M$

$$C=C_a+b(Y-T_0)$$

$$M=m_a+m_1(Y-T_0)$$

$$G=G_0, T=T_0, X=X_0$$

$$Y=C_a+bY-bT_0+I_0+G_0+X_0-m_a-m_1Y-m_1T_0$$

$$Y=\frac{1}{1-b+m_1}(C_a-bT_0+I_0+G_0+X_0-m_0-m_1T_0)$$

$$\frac{\Delta Y}{\Delta G}=\frac{1}{1-b+m_1}$$